مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذه النشرة الصحفية والتقرير المتصل بها أو تلخيصهما في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل **10 أيلول/ سبتمبر 2014، الساعة 17/00 بتوقيت غرينيتش (الساعة 13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 02/00 من صباح يوم 11 أيلول/سبتمبر 2014 بتوقيت طوكيو)**

UNCTAD/PRESS/PR/2014/32*
Original: English

يذكر تقرير للأونكتاد أن التحدٍ ضريبي يكمن في صعوبة ترك السلطات الوطنية منفردة لتحقيق إيرادات ضريبية كافية في عالم تسوده العولمة

هناك حاجة لسياسات متعددة الأطراف وسياسات وطنية لوقف النزيف المالي الناجم عن التنافس الضريبي، وممارسات التجنب الضريبي والتوزيع غير العادل لعائدات الموارد الطبيعية

جنيف، 10 أيلول/سبتمبر 2014 – ينبغي أن تكون حكومات البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء قادرة على تمويل الاستثمار وغيره من الإنفاق العام اللازم لتلبية مطالب مواطنيها بحياة أكثر رخاءً وأمناً. ولا غنى عن توفير وتنمية الإيرادات المالية المحلية، وهي في الأجل الطويل أكثر موثوقية من المعونات الخارجية وأكثر استدامة من الديون وأقل خضوعاً من كليهما للشروط المقيدة لحيز السياسات المتاح لصانع القرار.

وتحتاج البلدان، في عملية التنمية، إلى زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية والخدمات الأساسية والتحويلات الاجتماعية. ومع ارتفاع متوسط مستويات الدخل، تتزايد القاعدة الضريبية وتتوافر مصادر أكبر لتحصيل الإيرادات يمكن الاعتماد عليها أكثر من قبل الدولة. ولهذا السبب، ومع الأخذ في عين الاعتبار الضغوط والممارسات السياسية المحلية، فعادتاً ما يكون تطور الحيز المالي متوازيا مع التنمية الاقتصادية.

غير أنه وفقاً **لتقرير التجارة والتنمية، 2014**[1] الصادر اليوم، فإن الهيكل الحالي للاقتصاد العالمي يجعل من المتعذر على البلدان زيادة الإيرادات الحكومية وفي نفس الوقت اختيار هيكلها الضريبي. وكذلك أدى تخفيض التعريفات الجمركية إلى هبوط كبير في إيرادات ضرائب التجارية الخارجية، بينما أحدثت الزيادة في حركة رأس المال والاستخدام المكثف للملاذات الضريبية تغييراً كبيراً في ظروف فرض الضرائب على الدخل والثروة. ويمكن أن يؤدي التنافس الضريبي بين البلدان إلى "سباق ضريبي نحو القاع" في محاولة لجذب أو إبقاء المستثمرين الأجانب. وقد انخفضت معدلات الضرائب على الشركات وعلى الدخل في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، بينما ارتفع معدل الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من الضرائب غير المباشرة. ومع زيادة هشاشة الهيكل الضريبي تحول النظام الضريبي لصالح الأغنياء وزاد العبء على الفقراء.

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

(1) **التقرير** (رقم المبيعات E.14.II.D.4, ISBN: 978-92-1-112877-2) يمكن الحصول عليه من مكتب مبيعات وتسويق منشورات الأمم المتحدة: United Nations Publications Sales and Marketing Office على العنوان المذكور أدناه أو من أحد وكلاء مبيعات الأمم المتحدة في جميع أرجاء العالم. وينبغي إرسال الطلبات أو الاستفسارات إلى: United Nations Publications Sales and Marketing Office, 300 E 42nd Street, 9th Floor, IN-919J New York, NY 10017, United States. tel.: +1 212 963 8302, fax: +1 212 963 3489, e-mail: Publications@un.org, https://unp.un.org.

وتذهب نسبة كبيرة من التدفقات المالية غير المشروعة – التي تستخدم جميع أنواع الآليات للتحايل على الرقابة القضائية والتنظيمية – إلى مراكز مالية في الخارج توفر السرية من خلال نظامها القانوني. حيث إن ما يتراوح ما بين 8 و15 في المائة تقريباً من صافي الثروة المالية للأسر المعيشية يحتفظ بها في ملاذات ضريبية، ومعظمها غير مسجل. وتتراوح الخسارة في الإيرادات العامة نتيجة لذلك ما بين 190 بليون دولار و290 بليون دولار سنوياً، منها مبلغ يتراوح ما بين 66 بليون دولار و84 بليون دولار تفقدها البلدان النامية، وهو ما يعادل ثلثي المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية. أما فيما يتعلق بالشركات، فإن وسيلتها الرئيسية للتجنب الضريبي أو التهرب الضريبي في البلدان النامية وكذلك لنقل رؤوس الأموال خارج هذه البلدان هي التلاعب في استخدام ما يمكن تسميته "سعر التحويل أو النقل" (أي عندما تسعّر الشركات الدولية السلع والخدمات المقدمة إلى مختلف مواقع نشاطها التجاري لخلق نمط أرباح وخسائر يقلل من مدفوعاتها الضريبية). وبهذه الطريقة، قد تفقد البلدان النامية ما يزيد على 160 بليون دولار سنوياً، وهو ما يتجاوز كثيراً مجموع ميزانيات المعونة في البلدان المتقدمة.

ولم يتكيف الهيكل الضريبي الدولي حتى الآن بشكل سليم مع هذا التحايل الضريبي. ويؤكد *تقرير التجارة والتنمية، 2014* أن المراكز المالية الخارجية والجهات التي توفر سرية قانونية، والتي تذهب إليها التدفقات المالية غير المشروعة، مندمجة تماماً في النظام المالي العالمي، وأن نسبة كبيرة من حركات التجارة ورأس المال (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) تمر من خلال تلك المراكز. وقد أصبح استخدام هذه المراكز الآن جزء من الممارسة التجارية "العادية" في معظم الشركات والمصارف الكبرى. علاوة على ذلك، فإن أهم الجهات التي توفر السرية المالية هي بعض أكبر بلدان العالم حجماً وأكثرها ثراءً أو مناطق محددة داخل هذه البلدان. ولذا، فإن تغيير هذا النظام يتطلب ليس فقط دراية بالتقنيات التي ينطوي عليها، ولكن أيضاً وجود قيادة سياسية قوية.

وفي عدد كبير من البلدان النامية، لا يزال لعمليات القطاعات الاستخراجية تأثير قوي على الإيرادات العامة وبالتالي على الحيز المالي. ويشير التقرير إلى أن الحوافز الضريبية المقدمة إلى هذه الصناعات كانت باهظة التكلفة من حيث فقدان الإيرادات العامة. وتظهر حسابات الأونكتاد لعينة من البلدان النامية الغنية بالموارد أنه في الفترة ما بين عامي 2004 و2012 لم تحصل الحكومات سوى على نسبة تتراوح بين 17 و34 في المائة من عائدات الصناعات الاستخراجية التي تهيمن عليها الشركات الخاصة.

ويلاحظ التقرير أن عدداً كبيراً من الحكومات – في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء – تحاول تحسين جمع الضرائب. وبالنسبة لسياسات المتبعة في الصناعات الاستخراجية، يعني ذلك إعادة التفاوض على العقود الحالية أو إلغاءها، وزيادة نسب الضرائب أو الإتاوات، وفرض ضرائب جديدة وتعديل درجة ملكية الدولة للمشاريع الاستخراجية. وأما فيما يتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة، فتعتمد بعض الحكومات على قاعدة عامة لمكافحة التجنب الضريبي في تشريعاتها لزيادة احتمال الحكم بعدم شرعية النظم الضريبة لبعض الشركات التي تسعى للتجنب الضريبي عند الطعن فيها أمام المحاكم. ويمكنها أيضاً التصدي بمزيد من الفعالية لإساءة استعمال والتلاعب في "سعر التحويل أو النقل" في تجارتها الدولية باستخدام أسعار مرجعية لعدد من البضائع التي تدخل في التبادل التجاري، وبخاصة السلع الأساسية.

غير أن التدابير المتعددة الأطراف بالغة الأهمية لمنع ممارسات إفقار الجار ووضع قواعد واضحة ومشتركة تضمن دفع الشركات للضرائب في البلدان التي تمارس فيها أنشطتها وتحقق فيها أرباحها فعلياً. وفيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية، ينبغي جعل مبادرات دولية مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية إلزامية وتوسيع نطاقها: فينبغي ألا تركز على الحكومات فحسب، بل أيضاً على الشركات المنتجة والشركات التي تتاجر في السلع الأساسية. كما ينبغي زيادة الاهتمام بدور المراقبة والرصد والمراجعة والمساءلة، بالإضافة إلى تدعيم تطبيق وتنفيذ الشروط والأنظمة المالية التي تحكم نشاط الصناعات الاستخراجية.

ويعترف التقرير بالجهود المبذولة حديثاً لتحسين الشفافية وتبادل المعلومات بشأن المسائل الضريبية. غير أن هذه المبادرات تقودها غالباً الاقتصادات المتقدمة – وبعضها مدفوع بالولايات القضائية السرية والجهات التي توفر سرية قانونية والشركات عبر الوطنية القوية – وهناك احتمالات لعدم مراعاة النقاش الدائر لاحتياجات وآراء معظم الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ولذا فمن المهم إعطاء دور أهم لمؤسسات مثل لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، التابعة للأمم المتحدة، كذلك من المهم النظر في اعتماد اتفاقية دولية لمكافحة التجنب الضريبي والتهرب الضريبي.

ونظراً لأهمية الحيز المالي والحوكمة المالية لعدد كبير من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، فينبغي أن تحتل هاتان المسألتان مكانة هامة في خطة التنمية لما بعد عام 2015.

.**.